"دور العلوم الإنسانية في تنمية الوعي بالمشكلات الاجتماعية" (دراسة عن دور علم الاجتماع)

د. صـالح سمـير نصـار الدليمـي

جامعة الجبل الغربي ـ ليبيا / قسم علم الاجتماع

المقدمة:

ترتكز العلوم الإنسانية على أطر فلسفية واجتماعية تعالج النشاط الإنساني بشتى جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية، وهي تهدف إلى بناء الإنسان، وتنويره بمتغيرات الحياة اليومية، وتثقيفه بثقافة مجتمعه وبالثقافات الأخرى، وإعداده لكي يكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في مسيرة المجتمع. ولذلك تُعدّ العلوم الإنسانية من العلوم المهمة في منظومة المعارف التي تساهم في توجيه الحياة البشرية، التي تشكل المجال الأساسي لتنامي وعي الإنسان بما يحيط به من ظروف، التي تتطور مع المتغيرات المتسارعة التي تمر بها مجتمعات العالم اليوم. فلا يكاد الإنسان يجد نفسه قد استوعب مختلف نواحي الحياة الإنسانية حتى يرى نفسه في مرحلة تغييرية جديدة تتطلب منه إعادة ترتيب حياته من جديد، وتنمية وعيه ليتكيف مع متطلبات التغير الحديثة، وهكذا هي حياة البشرية.

إن هذه التحولات أو التغيرات المتلاحقة طالت كل جوانب الحياة الإنسانية، بل وأثرت بشكل مباشر وغير مباشر في نفسية الإنسان وفي علاقته بغيره من أفراد المجتمع. وفي ضوء ذلك يتأكد لنا يومياً تنامي دور هذه العلوم في بناء الإنسان وتنمية وعيه بما يدور حوله من أحداث، ليكون مؤهلاً لتحقيق أهداف اجتماعية محددة.

والعلوم الاجتماعية أحدى العلوم الإنسانية المهمة التي تهتم بالإنسان. الهدف منها هو إعداد المواطن الفاعل الذي يستطيع المشاركة في المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويسهم في تعزيز الاتجاهات الإيجابية التي تحترم الخيارات الإفضل للمجتمع. وبذلك فإن دور العلوم الاجتماعية هي إعداد الأفراد والشباب منهم القادرين على فهم مجتمعاتهم وما يدور حولهم.

وتجدر الإشارة إلى أن العلوم الاجتماعية والإنسانية بمفهومها الشامل لا تقتصر على علم الاجتماع فقط، إنما تشمل علوم الجغرافيا والتاريخ والآثار والانثروبولوجيا والآداب والإعلام. ولعل إدراك الدول المتقدمة لأهمية العلوم الاجتماعية يفسره وجود أعداد كبيرة من مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في كل الدول. وتتضح أهمية العلوم أيضاً في صياغة الاتجاهات الفكرية التي تخدم مسيرة المجتمع، بالإضافة إلى دورها الفاعل في حفز التغير وفهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع وسعيها إلى اقتراح الحلول المناسبة لها، لكي تحقق هذه المجتمعات الأهداف التي كافحت من أجلها.

ومن أجل أن تحقق هذه العلوم اهدافها، أو تسهم في تحقيق هذة الأهداف، يجب أن يكون هناك اهتمام متزايد من قبل المسؤولين وصناع القرار بهذه العلوم، وتقديم الدعم الكامل لها، لكي تأخذ دورها المتميز بين العلوم الأخرى؛ لأنها باعتقادي أقرب العلوم للتعامل مع ظواهر المجتمع ومشكلاته، ومتغيرات الحياة المتسارعة، فهي التي تهتم بدراسة سلوك الفرد والجماعة والمجتمع، ومعرفة اتجاهات الأفراد ومواقفهم المختلفة نحو بعض الظواهر الاجتماعية، بالإضافة إلى القابلية التي تتمتع بها هذه العلوم في البحث والتقصي للوصول إلى العوامل المؤدية إلى حدوث الظواهر والمشكلات الاجتماعية. ومن ثم تحديد نقاط الخلاف ومكامن الخلل في أجزاء البناء الاجتماعي، وترسم الصورة الواضحة لولاة الأمور والمسؤولين لأجل اتخاذ قرارات مناسبة تسهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات المجتمع.

وما نشاهده اليوم من تفاقم المشكلات الاجتماعية وتنامي الإرهاب والجريمة المنظمة ما هو إلا نتيجة لعدم تفعيل دور العلوم الاجتماعية ودعمها بالشكل الذي يجعلها قادرة على رصد التغيرات التي يشهدها المجتمع ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لمشكلاتها.

ولذلك سوف نتناول هذا الموضوع على وفق المحاور الآتية:

أولاً: مداخل نظرية في دراسة علم الاجتماع.
ثانياً: مداخل نظرية في دراسة الوعي.
ثالثاً: مداخل نظرية في دراسة المشكلات الاجتماعية.
رابعاً: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية.
أولاً: مداخل نظرية في دراسة علم الاجتماع.
أولاً: مداخل نظرية في دراسة علم الاجتماع.
١. نشأة علم الاجتماع وتطوره:

يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يحاول تطبيق الطرق والنظريات العلمية لفهم السلوك البشري الاجتماعي، بهدف إعطاء معنى للأحداث المتباينة في الحياة، ولا يعني ذلك أن علم الاجتماع هو العلم الوحيد الذي يهتم بدراسة السلوك البشري الاجتماعي، ذلك أن هناك عدداً من العلوم يطلق عليها في مجموعها العلوم الاجتماعية، وتشمل علم الانثروبوجيا، وعلم الاقتصاد وعلم السياسة، وكل هذه العلوم تشترك مع علم الاجتماع في الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، إلا أن لكل منها مجالاً محدداً ومنهجاً متميزاً في الدراسة، ومعنى ذلك أن علم الاجتماع هو في الواقع أحد العلوم الاجتماعية الذي يتميز عن غيره بسمات محددة.[١]

كما عرفه (عبد الحميد لطفي): بأنه العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بهدف الكشف عن القوانين والقواعد والاحتمالات التي تخضع لها هذه الظواهر في ترددها واتجاهها واختفائها. [٢]

ويُعدّ علم الاجتماع علماً حديثاً نسبياً، ويمكن القول بأن مفهوم علم وضعي للظواهر الاجتماعية لم يبدأ بالظهور إلا مع (أوجست كونت)، فحتى ذلك الحين كان الفلاسفة والكتاب والسياسيون يصفون المجتمع كما يجب أن يكون من وجهة نظرهم، أكثر مما كانوا يدرسون المجتمع الواقعي دراسة موضوعية، ومع ذلك فإننا نجد حتى لدى الفلاسفة القدماء لمحات وضعية وذكية عن الظواهر الاجتماعية.[٣]

إن هذا النوع من التفكير هو ما نطلق عليه اسم (الفلسفة الاجتماعية)، وقد اتسمت الفلسفة الاجتماعية بالتفكير الذاتي (Subjective). أي الذي يعرض وجهة نظر الفيلسوف وآرائه الذاتية. وكانت ذات وجهة نظر غائية ومعيارية. غائية أي أن الاعتبار الوحيد يتمثل في الوصول إلى المثل الأعلى الذي ينبغي تحقيقه، والبحث فقط عما ينبغي أن يكون عليه التنظيم الاجتماعي والسياسي الأفضل. ومعيارية أي تهتم بوضع معايير أي قواعد للعمل بمقتضاها في الحياة الجمعية. [٤]

إن علم الاجتماع حديث النشأة ولم يكن هناك علم بهذا الاسم قبل عام (١٨٣٠)، حيث أطلق العالم الاجتماعي الفرنسي (أوجست كونت ١٧٩٨- ١٨٥٧) اصطلاح (Sociology) علم الاجتماع على محاولات دراسة المجتمع دراسة علمية، وقد كان من رأي (كونت) أن العلم الجديد يجب أن يساهم في إيجاد الوسائل لتقدم الإنسان وإصلاح ظروفه. [٥]

وتؤكد الكتابات الاجتماعية أن (ابن خلدون) أول من دعا إلى تأسيس علم مستقل لدراسة السلوك الاجتماعية بهدف اكتشاف القوانين التي تحكم السلوك البشري، وأطلق على هذا العالم (علم العمران). وقد نشأت دعوة (ابن خلدون) إلى تأسيس علم العمران من إدراكه لما يعانيه المؤرخون في سبيل الحكم على صحة الروايات والأحداث التأريخية، ورأى أن اكتشاف القوانين العامة للسلوك البشري يمكن أن تستخدم كأساس للحكم على مدى صحة الروايات التأريخية. [٦]

إن كلمة (Sociology) بالإنجليزية خليط من أصل لاتيني ويوناني. فكلمة (logy) تشير أو تتضمن دراسة على مستوى عال (أو علم) بينما تشير كلمة (socio) إلى المجتمع، وهكذا يعني علم الاجتماع من الناحية الاشتقاقية دراسة المجتمع على مستوىً عالٍ من التعميم والتجريد. كما يقول (سوركين) وهو من أكبر علماء الاجتماع المعاصرين أن (ابن خلدون) ناقش تقريباً جميع المسائل التي ترد دائماً في موضوعات علم الاجتماع العام وفروعه المختلفة في ضوء اصطلاحاته عن الحياة البدوية والحياة الحضرية كذلك فإن (ابن خلدون) قسم موضوع علم الاجتماع على أقسام يضم كل قسم طائفة غير يسيرة من الظواهر الاجتماعية المتجانسة في طبيعتها. فقسم الظواهر على قسمين أساسيين هما: [٧]

القسم الأول: بحوث تتعلق ببنية المجتمع المورفولوجي (Social Morphology).

القسم الثاني: دراسة النظم العمرانية. وتدلنا على أنه أول من وصل إلى ضرورة قيام ما اصطلح العلماء المحدثون على تسميته (علم الوظائف الاجتماعية Social Physiology). وكان يدرس الظواهر الاجتماعية في حالة استقرارها، وفي مظاهر تطورها، أي من الناحية (الاستاتيكية والديناميكية)، غير أن بحوث (ابن خلدون) لم يتح لها ما كانت تستحقه من الانتشار . ثم جاء (أوجست كونت)، وهو أول من وضع كلمة (Sociology) ومعناها علم الاجتماع، وقرر أنه أنشأ هذا العلم لتحقيق وحدة التفكير العلمي (الوضعي) وعموميته، ثم جاء تلميذه (أميل دوركايم ١٨٥٨- ١٩١٧) فوضع الدعائم الأساسية التي يرسي عليها العلم قواعده، من حيث أسس الدراسة، ومناهج البحث، وصوغ القوانين، ووصل من هذه الدراسات إلى طائفة من القوانين الاجتماعية. ومنذ ذلك الحين اهتم العلماء بهذا العلم الحديث. (٨)

ومنذ أن ظهر علم الاجتماع بصورته الحديثة في أواخر القرن الثامن عشر، حاول التحكم في تقدم الإنسان عامة. إذ حاول العلم أن يضع تصنيفاً لمختلف أشكال المجتمعات من خلال التطور التاريخي، ومن خلال تصور كافة المجتمعات البشرية. وقد حاول علم الاجتماع صياغة هذه الأشكال المتنوعة للمجتمعات في صورة نظرية عامة تدور حول تقدم المجتمع نفسه. وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عندما أصبح لعلم الاجتماع كيان أكاديمي واضح المعالم في الجامعات، حاول الابتعاد عن أوجه المقارنة الغامضة بين أنواع المجتمعات وعمل العلم على تطوير موضوعاته بأن تعمق في دراسة الظاهرة التي تحدث في المجتمع الصناعي. وهكذا حاول عالم الاجتماع دراسة المجتمع البشري الذي يعيشه، وحاول أن يبتعد عن دراسة الثقافة المقارنة للتاريخ مركزاً أعماله على المجتمع المعاصر، لكي يخرج بمجموعة من التعميمات النظرية التي ساعدته على تطوير اتجاه التقدم الاجتمـاعي. (٩)

٢- أهمية علم الاجتماع:

لا شك أن علم الاجتماع هو العلم الذي يستطيع أن يكشف المجهول من الظواهر والحقائق الاجتماعية، ويساعد على معرفة كيف نشأة الظواهر الاجتماعية وتطورها، وما مكوناتها الحالية ووظائفها، ومدى كفايتها لمقابلة رغبات واحتياجات أفراد المجتمع، وكذلك تحليل أسباب أمراض المجتمع، والربط بين الحقائق المكتشفة، والتوصل من ذلك كله إلى اكتشاف القوانين والنظريات التي تحكم هذه التغيرات وتنبئنا بما سيحدث في المستقبل إذ كلما ازدادت معرفتنا بالسلوك الإنساني، أمكن التنبؤ بهذا السلوك في مختلف المواقف وتكون هذه القوانين والنظريات أساساً للتخطيط المستقبلي للمجتمع، ورسم السياسة الاجتماعية، إذ لا يتسنى للمشتغل بالسياسة الاجتماعية العامة أن ينجح في مهمته إلا إذا كان لديه قدر كبير من المعرفة عن المجتمع الذي يرسم له خطوط نموه الاجتماعي والاقتصادي. (١٠)

وتكاد تكون معظم الاتجاهات العامة متفقة على أن موضوع العلم هو دراسة المجتمع في بنيته ونظمه وظواهره دراسة علمية، وصفية تحليلية، الغرض منها الوصول إلى القوانين التي تحكمها. وهذا يوحي بأن ميدان العلم هو دراسة حياة الأفراد في حالة الاجتماع، والعلاقات التي تنشأ بينهم، والنظم والقواعد المنظمة لعلاقاتهم، ويدخل في نطاق هذه الدراسة الوقوف على التراث الاجتماعي وعناصره، والمعتقدات والفنون، ومظاهر الحضارة ومعايير الأخلاق، وأساليب العمل، والتقسيم الطبقي، ومظاهر التخلف والتغير والتنظيم الاجتماعي، ومن الواضح أن هذه السعة، وهذه العمومية تسيء إلى العلم وتفقده شخصيته، وتقضي على اختصاصاته. وغني عن البيان أن علم الاجتماع لا يمكنه أن يشق طريقه في الارتقاء النظري، ولا يستطيع أن يحقق لنفسه زعامة العلوم الإنسانية، إذ أقحم نفسه في كل الموضوعات المشار إليها، وما ينجم عنها من آثار ونتائج في حيـاة الأفراد وشؤون المجتمع. (١١)

وهذا ما دعى علماء الاجتماع إلى تحديد ميدان العلم وتصنيف اختصاصاته. غير أنهم اختلفوا في هذا الموضوع، وانقسموا إلى ثلاث طوائف هي: (١٢)

أ- تذهب الطائفة الأولى إلى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة العلاقات الاجتماعية، ولذلك يعرف رجال هذه الطائفة بأصحاب (مدرسة العلاقات)، التي يرى أنصارها علم الاجتماع بوصفه علم العلاقات الاجتماعية، غير أنهم يدرسون هذه العلاقات من الناحية الصورية المتعلقة بطبيعة العلاقات في ذاتها بدون النظر إلى

مادتها وإلى ظواهرها المختلفة وصورها المتعددة، والقوالب التي تتشكل فيها. ويتزعم هذه المدرسة (جورج سميل) وترتكز نظريته على التمييز بين طبيعة العلاقات الاجتماعية من الناحية الصورية المحددة، وما ينطوي عليه من أشياء اجتماعية، لأن العلاقات التي تنشأ بين الأفراد مثل التعاون والصراع والتنافس والخضوع، وعلاقات العمل، والتنظيم الطبقي، موجودة في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية. ووظيفة علم الاجتماع هي تحليل هذه المظاهر المختلفة للعلاقات الاجتماعية حتى تصل إلى مقوماتها الأساسية وخصائصها الذاتية. ثم محاولة تفسيرها في صورها المجردة بعيداً عن مادتها المتغيرة أو تجسداتها الاجتماعية. كذلك أكد (ماكس فيبر) على أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة مظاهر السلوك الإنساني، وما ينشأ عنه من علاقات اجتماعية، ويرى أنه لا ينبغي أن نوسع من نطاق هذا السلوك، بل يجب أن يكون مقصوراً على العلاقات والروابط الاجتماعية التي تنشأ استجابة لنشاط او سلوك اجتماعي مقابل.

ب- وتذهب الطائفة الثانية إلى أن موضوع العلم هو دراسة المقومات العامة للحياة الاجتماعية، وتنسيق النتائج النهائية التي تصل إليها العلوم الاجتماعية الخاصة، وهي علوم يجب أن تقوم بجانب علم الاجتماع العام لدراسة النظم الاجتماعية. يتناول كل منها دراسة ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية، على أن تقتصر وظيفة علم الاجتماع العام على وضع المبادئ العامة والدعائم الأساسية التي ترسي عليها العلوم الاجتماعية قواعدها، وتقرير الخواص الضرورية للحياة الاجتماعية، وتوضيح نوعيتها وذاتيتها، ووضع أسس الدراسة ومناهج البحث، وتنسيق النتائج العامة التي تصل إليها العلوم الاجتماعية باعتبارها متفرعة من أصل واحد، وتلتقي عند هدف واحد. وما أشبه علم الاجتماع بشجرة كبيرة تتشعب جذورها في أرض المجتمع، وساقها هو علم الاجتماع العام، وفروعها وأعضائها هي العلوم الاجتماعية، وثمارها هي القوانين الاجتماعية؛ ومن هنا يبدو أن جميع الوظائف الاجتماعية متداخلة، ويتوقف بعضها على بعضها الآخر، وأن أي تغيير يحدث في مرفق من مرافق المجتمع لا بد أن يتردد صداه في مرافق كثيرة. ومن أنصار هذه المدرسة هو (دوركايم، وهوبهوس، وجينزبرنج).

ج- أما الطائفة الثالثة فإنها لا تمثل اتجاهاً واحداً، ولكنها تمثل وجهات نظر متعددة، ولكل واحد من رجالها رأي خاص واتجاه معين ومن أنصار هذه المدرسة (هربرت سبنسر، تارد، ماكيفر).

ومن المؤكد أن برامج الاصلاح الاجتماعي وأساليب الخدمة الاجتماعية تتقدم تبعاً لتقدم علم الاجتماع، وذلك كما ارتقى من قبل فن الطب والجراحة، تبعاً لارتقاء كل من علمي التشريح ووظائف الأعضاء، كما خطت الصناعة إلى الأمام تبعاً للاكتشافات العلمية في ميدان الميكانيكا، والعلوم الطبيعية والكيميائية. هذا ويمكن تشبيه علم الاجتماع في معالجته لأمراض المجتمع بدور (البكتريولوجي) الذي يحلل دم المريض ليقوم الطبيب المعالج بوصف الدواء. (١٣)

٣- أهداف علم الاجتماع وفوائده:

يهدف علم الاجتماع إلى تكوين نظرة موضوعية، وفهم حقيقي للمجتمع، بعيداً عن الرأي المسبق والأحكام التعميمية، ولذلك ظهر نوعان من الاهتمامات العلمية، أو الدراسية.

النوع الأول: الاهتمامات التاريخية وهي التي سيطرت على علم الاجتماع حتى أواخر القرن التاسع عشر ومنها (دراسة المجتمع والحضارة، دراسة المجتمع في حالة الثبات والتغير، دراسة الأنساق الاجتماعية وتطورها، دراسة حركة التأريخ الاجتماعي، دراسة السلطة ومصادر القوة دراسة الدين وأثره في تطور النظم الحضارية، دراسة تطور الفكر البشري (تطور العلم).

والنوع الثاني: الاهتمامات الحديثة أو المعاصرة، وهي التي سيطرت على علم الاجتماع منذ بداية القرن العشرين، ومن أبرز هذه الاهتمامات هي (التغير الاجتماعي، التخصص الاجتماعي، الحركات الاجتماعية، الجماعات الإنسانية، الاهتمام بالفرد في إطار الجماعة، دراسة الوقائع والظواهر الاجتماعية، وظائف النظم الاجتماعية، الأوضاع الاجتماعية المرضية والسوية في المجتمع وما تؤدي إليه من ظواهر (الجريمة – الانتحار – الصراع)، دراسة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، دراسة البيئة وأثر ذلك في المجتمع الإنساني. (١٤)

ونظراً لأهمية علم الاجتماع. ونتيجة لتزايد الاهتمام به فقد اتسعت فوائده لتشمل الفرد والمجتمع في آنٍ واحد، أما ما يخص الفرد يفيد علم الاجتماع في أنه يعوّد طالب هذا العلم على استخدام التغييرات العلمية بدلاً من

التغيرات غير العلمية التي تعوّد على ترديدها عبر الزمان والمكان، وتحرره من العوائق المرتبطة بثقافة الأمم، وتعوّد دراسة علم الاجتماع الطالب وتعرّفه على دور المنطق والمنهج العلمي في اكتساب المعرفة، وتضع أمامه الصورة الكاملة للمشكلة القديمة ألا وهي العلاقة بين الفرد والمجتمع، وتعوده على التفكير النقدي للمشكلات الاجتماعية، وأن يسهم الطالب في أكثر من مجال، ويمتهن أكثر من مهنة، وخاة تلك التي ترتبط وتهتم بالعادات والنظم والجماعات الاجتماعية. (١٥)

ويفيد علم الاجتماع الفرد في أنه يعرفه بالمشكلات الاجتماعية ويتفهم دوافعها ونتائجها، مما قد يعينه على الإسهام في علاجها بقدر الإمكان، وذلك كأن يتعرف التغيرات المستمرة التي تطرأ على نسبة المواليد والوفيات، والتغيرات الجارية في الموارد الطبيعية ومنها معرفة الزيادة المنتظرة في عدد السكان والموارد، وفي ضوء ذلك يمكن لكل فرد أن يكيف حياته العائلية وإنتاجه بما يتناسب مع هذه الزيادة، حتى يتمتع بمستوى اقتصادي واجتماعي لائق. (١٦)

ولعلم الاجتماع فوائد بالنسبة للمجتمع فهو يساعد على تفسير ونقد النظم الاجتماعية المكونة للمجتمع، وتقديم المعلومات التي يمكن أن تستخدم لتوجيه السياسة الاجتماعية، ويساعد علم الاجتماع كذلك على معرفة عادات وتقاليد المجتمع، ثم يقارنها بعادات المجتمعات الأخرى، ويوضح الأسباب التي عملت على تكوين تلك العادات والتقاليد، وهو بذلك إنما يكشف عن حقائق تتعلق بالمجتمع، ويبين علم الاجتماع لولاة الأمور أهم المشكلات الاجتماعية القائمة وأسبابها، فمثلاً يكشف عن أسباب ازدياد مظاهر الانحراف والجريمة أو التشرد، أو البطالة أو الأمية، وكذلك مشكلات الأسرة. بحيث تتخذ هذه الأبحاث أساساً لعمل الأختصاصي الاجتماعي (social worker) أو المصلح الاجتماعي (social performer) في وضع العلاج اللازم لهذه الأمراض الاجتماعية على أسس سليمة. (١٧)

ويبحث علم الاجتماع في موارد المجتمع الحيوية والطبيعية والمالية، وعن طريق هذه الأبحاث يرسم ولاة الأمور في المجتمع الخطط اللازمة لتنسيق المجتمع، ورفاهيته، وتقدمه، فإذا درس علم الاجتماع السكان فإنه يزودنا بحقائق عن معدلات المواليد والوفيات وزيادة أو نقص السكان في المجتمع الذي يقوم بدراسته، ثم يأتي ببيانات عن هذه الحقائق لنفس المجتمع ولفترة ماضية، وحينئذ يمكن الإشارة إلى أن اتجاه تغيرات معدلات السكان خلال السنوات الماضية، وفي ضوء هذا يضع ولاة الأمور أو المصلحون الاجتماعيون خططاً لمواجهة الزيادة السكانية في المستقبل. (١٨)

٤- خصائص علم الاجتماع.

يمكن تحديد خصائص علم الاجتماع التي تجعله نظاماً علمياً كما حددها (هاري جونسون) والذي لاحظ أن لعلم الاجتماع الخصائص الآتية: (١٩)

أ- الأمبيريقية (Empirical) تعني أن البحث العلمي، أو أن علم الاجتماع يرتكز على الملاحظة أو الاستقراء، كما أن نتائجه ليست تأميلية. وإذا كانت جميع العلوم تأميلية على مستوى العمل الإبداعي في مراحله المبكرة، إلا أنها في النهاية تخضع هذه التأملات للاختبار في ضوء الواقع، وذلك قبل الإعلان عن تلك التأملات كاكتشافات علمية.

ب- النظرية (theoretical) لعلم الاجتماع تعني أن علم الاجتماع يحاول تخليص الملاحظات المعقدة في تحديات وقضايا مترابطة منطقياً، والتي تفيد في تفسير العلاقات السببية المتعلقة بالموضوع.

ج- التراكمية (cumulative) تعني أن النظريات السوسيولوجية تبنى الواحدة منها على الأخرى، وتصحح النظريات الجديدة النظريات القديمة وتنقحها

د- الحيادية الأخلاقية لعلم الاجتماع، تشير إلى أن علماء الاجتماع لا يبحثون عما إذا كانت أفعال اجتماعية معينة حسنة أو سيئة ولكنهم يسعون لمجرد تفسيرها.

٥- أغراض علم الاجتماع.

لعلم الاجتماع غرضان أساسيان هما: غرض نظري وغرض عملي. (٢٠)

وأهم الأغراض النظرية ما يأتي:

أ- كشف القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية والحياة الاجتماعية.

ب- فهم دعائم الحياة الاجتماعية، وما تعتمد عليه من معايير ثقافية واجتماعية واقتصادية ودينية.
ج- تعرّف أشكال المجتمعات المختلفة وتطورها.
د- تكوين وعي وفهم كامل للمجتمع ومشكلاته المختلفة.
ه- تعرّف الوظائف والعمليات الاجتماعية المهمة في المجتمع كالتكيف والصراع والتمثيل، والتعاون وتقسيم العمل.

أما أبرز الأغراض العلمية لعلم الاجتماع فهي:
أ- تشخيص المشكلات الاجتماعية و تحليلها
ب- تقليص الآثار السلبية المترتبة عن المشكلات الاجتماعية.
ج- رسم الخطط العلاجية والوقائية لمعالجة المشكلات الاجتماعية.
د- ترجمة رغبات المجتمع إلى واقع عملي.
ه- تقويم الخطط والبرامج الاجتماعية.

ثانياً: مداخل نظرية في دراسة الوعي.

١- معنى الوعي وتطوره.

تكاد تكون محاول صوغ تصور حول الوعي محاولة مستمرة مع الفكر الإنساني، وعبر مسيرته الطويلة، فقلما نجد مفكراً إلا وكان له موقف أساسي من مسألة الوعي، ورغم استخدام هذه الكلمة كثيراً على لسان الساسة والباحثين والعامة، فيعتقد أن مفهومها لا يزال مفهوماً مشكلاً، يكتنفه بعض الغموض، نتيجة لكثرة ما قيل عنه، سلباً أو إيجاباً، وتأثر معظم هذا الذي قيل بتوجهات ومصالح أيديولوجية. فالنظرية البنائية الوظيفية التي لازال لها فاعلية الانتشار والاستمرار في الفكر السوسيولوجي الأنجلو أمريكي عموماً، أغفلت عن عمد موضوع الوعي الاجتماعي لأسباب كثيرة من بينها أن الوعي مقولة ماركسية، ومن ثم يعني العمل بها، وإن عُدّ مضمونها ووظائفها نقطة تحسب للماركسية، وأما الماركسية فهي وان أكدت أهمية الوعي الطبقي كمطلب لعمل الطبقة المتواصل لتغيير البناء الاجتماعي، فإن ما احتوته حول الوعي ومستوياته والعوامل المؤثرة فيه، يكاد يكون أفكاراً مبعثرة لم تحظ بالاهتمام الكافي كغيرها من المقولات والقضايا في النظرية الماركسية. (٢١)

ويشير مفهوم الوعي إلى إدراك الناس وتصوراتهم للعالم الموضوعي المحيط، و يشير أيضاً إلى مجمل الأفكار والمعارف والثقافة التي يتمثلها الفرد، والتي تجعله يسلك منهجاً معيناً، كما يشير الوعي أحياناً إلى الاستجابات التي يقوم بها الشخص إزاء موقف معين. (٢٢)

فالوعي إذن اتجاه عقلي يمكن الفرد من إدراك ذاته والبيئة المحيطة به بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد. ويتضمن الوعي إذاً وعي الفرد بوظائفه العقلية والجسمية، ورغبته بالأشياء وبالعالم الخارجي، وإدراكه لذاته بوصفه فرداً وعضواً في الجماعة. يمكنه من تمييز الأشياء المحيطة به في الواقع الاجتماعي. فيأخذ منها ما يتلاءم مع توجهاته الخاصة والعامة أيضاً التي تتلاءم مع قيم واقعه الاجتماعي والثقافي وعاداته.

ولابد من التأكيد على أن مفهوم الوعي يرتبط بجذور فلسفية قديمة قدم الفكر الإنساني، حين أثار الفلاسفة مشكلة العلاقة بين الفكر والمادة، إلا أن الاهتمام المنظم بدراسة الوعي ارتبط بالفلسفة الحديثة لدى (هيجل وكانط) وفي التراث السوسيولوجي لدى كارل ماركس وماكس فيبر، وما زال الاهتمام بمسألة الوعي من خلال الجذور الفلسفية. فلسفة (كانط وهيجل) يختلفان عن آراء (ماركس) من حيث اعتبارها الوعي تصورات مجردة، (فكانط) يرى أن هناك مصدرين للوعي هما الحساسية والفهم، فإذا كانت وظيفة الحساسية تمدنا بالموضوعات التجريبية، فإن وظيفة الفهم تساعدنا على تصور تلك الموضوعات، ومن ثم فإن الصورة ليست انعكاساً مباشراً للمعطى المادي الخارجي، فالمعطيات المادية معطيات كامنة في ذاتها، إلى أن تنقلها الصورة إلى موضوعات للمعرفة. (٢٣)

أما (هيجل) فرغم ما اتسمت به فلسفته من مثالية إلا أنه يختلف عن (كانط) في اعتباره أن الوعي يمثل علاقة ارتباط بين الذات والموضوع – الذين أحدث (كانط) بينهما فصلاً قاطعاً – ووحدة الوعي لدى (هيجل) بين الذات والموضوع تقوم على مبدأ التناقض بين الذات والموضوع، بمعنى التحول من صورة معرفية إلى صورة معرفية أخرى بطريقة جدلية، فالوعي هنا يحقق إمكاناته من الداخل. (٢٤)

إن التصور السابق للوعي عند (كانط وهيجل) يشير إلى تصور وتخيل في الفكر الخالص، أما عند (ماركس) فهو يشير إلى تصور وتخيل الذوات الإنسانية للحياة المادية الواقعية، وقد تناولها ماركس من منطلق ضرورة الفصل

القاطع بين مجال الفلسفة ومجال المجتمع، فالأفكار الفلسفية لديه أفكار خالصة مطلقة، أما الأفكار السوسيولوجية فهي أفكـار مادية.[٢٥]

وإذا نظرنا إلى مفهوم الوعي في كتابات الرواد السوسيولوجيين فإننا نجد أن تناوله اختلف من عالم إلى آخر، سواء من حيث جوانب التركيز والأبعاد، أم من حيث المضمون الفكري. (فابن خلدون) يرى أن الوعي الاجتماعي قد جاء من بين الظواهر الاجتماعية التي يجب أن يهتم بها علم العمران انطلاقاً من نقد الأفكار السائدة التي يقدمها المؤرخون والسياسيون. [٢٦]

وقد اهتم (ابن خلدون) بتحديد منابع أصول المعرفة والعوامل المؤثرة فيها، وحدد العلاقة بين الفكر والواقع بأنها علاقة جدلية، أي أن المعرفة هي نتاج للواقع الاجتماعي من جهة، وتؤثر في هذا الواقع وتعمل على تطوره من جهة أخرى، فازدهار الحضارة يؤدي إلى تطور العلم والمعرفة، وهذا التطور في العلم يؤدي إلى زيادة الازدهار الحضاري. [٢٧]

ورغم أن (ابن خلدون) قد نبه إلى حياد العالم سياسياً، إلا أنه كونه مفكراً اجتماعياً كان منغمساً في أمور السياسة والدولة، حتى إن معظم أفكاره جاءت في الوعي السياسي، فقد أثار العديد من الرؤى الموضحة لاختلاف مكونات الوعي واتجاهاته بين الحاكم والمحكوم، والتحولات التي يفرزها النظام الاجتماعي والسياسي العام، والتي عبر عنها بأطوار والملك والدعة والانهيار. أما (أوكست كونت) فهو احد رواد الوضعية من خلال طرحه (للاستاتيكا والديناميكا) لمفهومين متناقضين في جدلية تعبر عن وحدة فكرية لم ينفصل عن الواقع في تناوله لمسألة الوعي، ومما يؤكد هذه الحقيقة هو سعيه إلى تغيير عناصر الوعي لدى الجماعات الفرنسية نحو الوعي العلمي، خاصة مع حالة الانحطاط الفكري التي سادت فرنسا آنذاك، ومن خلال تبنيهي لمفهوم (الديناميكا الاجتماعية) حاول طرح الوعي من خلال قانون المراحل الثلاث، الذي يكرس الوعي بما يحقق الاتساق العام، فالحركة لا يجب أن تؤدي إلى انهيار في النسق الاجتماعي، أما مفهوم الاستاتيكا فهي حالة الوعي الذي يكرس الانتظام من خلال ارتباط الظواهر بعضها ببعض، وإنها تكون كياناً كلياً يفرض علينا تناولها في علاقتها بعضها ببعض، ويؤكد (كونت) على أن المجتمع هو صانع الوعي وليس الفرد، وبناءً على ذلك لا بد أن يخضع الفرد خضوعا تاما للمجتمع ، فالوحدة الأساسية في المجتمع هي الأسرة التي تشكل شخصية الفرد. [٢٨]

أما (أميل دوركايم) فقد تناول مسألة الوعي من منظور سوسيولوجي جمعي، بمعنى أن الوعي ليس نتاجاً فردياً كما يذهب إلى ذلك علماء النفس، وليس تصورات مجردة كما يذهب المثاليون، وإنما هو نتاج جمعي خارج عن وعي الأفراد، فهو يذهب إلى أنه رغم ضرورة الوعي الفردي، غير أنه بذاته ليس كافياً لتفسير واقعية السلوك، ومن ثم فإذا نحن قد بدأنا بالفرد على هذا النحو فإنه لن يكون هناك إمكان لإدراك ما يمكن أن يوجد بالنظر إلى تجمع من الأفراد، أو بالنظر إلى بناءات الوظائف والسلطات والأدوار والمعايير المستنتجة اجتماعياً، تلك التي لها وجودها الحقيقي خارج الفرد. [٢٩]

ويشير مفهوم الوعي الجمعي أو الضمير الجمعي عند (دوركايم) إلى المجمع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع، والتي تشكل نسقاً له طابع مميز. ويعدّ الضمير الجمعي القوة التي تربط أعضاء المجتمع جيلاً بعد جيل، وكلما زاد التماثل بين أعضاء االمجتمع زادت قوة الضمير الجمعي، وقد عُدّ (دوركايم) الوعي الجمعي هو المصدر الحقيقي لعقلانية السلوك الإنساني، فالسلوك الإنساني يكون عقلانياً إذا نبع من الضمير الجمعي، لأنه المحدد للقواعد المنتظمى للسلوك. [٣٠]

أما (كارل ماركس) فإن نظريته لها جذورها الفلسفية والمتمثلة في الفلسفة الجدلية عند (هيجل) التي تقول: بأن العالم كله في حالة حركة مستمرة، وتؤكد المادية الجدلية صراع الأضداد، سواء كانت قيماً وأفكاراً، أو صراع طبقات كما هو عند (ماركس). وقد تأثر ماركس بأفكار هيجل إلى حد كبير خاصةً فيما يتعلق بجدل الديالكتيك عند هيجل الذي يقوم على الفكرة القائلة بأن التنافس بين قوتين متعارضتين يؤدي إلى ظهور قوى جديدة، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في التناقض والتنافس عند هيجل يكون بين الأفكار، أي الفكرة ونقيضها، بينما هو عند ماركس يتمثل في التعارض بين الطبقات، وذلك نظراً للتعارض والتناقض بين مصالح هذه الطبقات. [٣١]

ومن المنطلقات الأساسية للفلسفة الماركسية أن نشوء الأفكار والوعي يرجع أساساً إلى الإنتاج المادي للبشر، والعلاقة المرتبطة به، ومن ثم فإن اي تطوير أو تغيير في هذا النشاط يؤدي بالضرورة إلى تغيير أفكار الناس. [٣٢]

ويؤكد الماركسيون أن الأساس الاقتصادي هو الأساس الحقيقي الذي يستند إليه البناء الفوقي السياسي والتشريعي للمجتمع، وبالتالي أنماط معينة من الوعي ناشئة عنه ومرتبطة به (فليس وعي الإنسان هو الذي يحدد وجودهم، ولكن على العكس فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم، أي أن الواقع الاجتماعي أو الوجود الاجتماعي في مدة زمنية معينة، هو الذي يشكل الوعي الاجتماعي الخاص بتلك الحقبة. (٣٣)

ورفض (ماركس) النظرة التي تجعل من العقل الإنساني صفحة بيضاء تتلقى بطريقة آلية خبرات الحياة، ذاهباً إلى ان الواقع هو من صنع الإنسان، أي لا بد من استيعاب الدور المزدوج للإنسان، بوصفه منتجا للحياة بقدر ما هو نتاج لها، وطالما أن المجتمع من صنع الإنسان فإن معرفته لا يمكن أن تكون مجرد انعكاس لواقع موضوعي. في ضوء هذا المعنى يمكن فهم ما ذهب إليه (ماركس) من أن الوجود الاجتماعي يضم البيئة الموضوعية التي يعيش فيها الإنسان، فضلاً عن سلوكه وأفعاله. (٣٤)

أما (ماكس فيبر) فيعتبر من أهم العلماء الذين اهتموا بمسالة العلاقة بين النظم الفكرية والأطر الاجتماعية، حيث أكد على الدور الأساسي الذي يلعبه الفكر في تطور المجتمع، وقد اشتهر (فيبر) بنظريته الخاصة بنشأة الرأسمالية في اوربا في كتابه (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية). وهو يرى أن الدين هو المسؤول عن التغير والتطور الاقتصادي الذي حدث في أوربا، والذي انبثق عنه النظام الرأسمالي، إذ يرجع ظاهرة الرأسمالية إلى الدين المسيحي المتمثل في البروتستانتية هو الذي أدى إلى تطور النظام الرأسمالي. (٣٥)

وهناك تداخل واضح بين ما طرحله (فيبر) وما طرحه (ماركس) حول إشكالية الوعي. فقد أكد (فيبر) على أن الدور المهم الذي يلعبه النظام الاقتصادي في تشكيل الوعي الاجتماعي، إلا أن هناك اختلافا بينهما من حيث أن الرأسمالية عند (ماركس) تؤدي إلى تشكيل الوعي الزائف، بينما الرأسمالية عند (فيبر) تؤدي إلى نشوء الوعي العقلاني. ورغم أن (فيبر) أكد على الدور الكبير للبروتستانتية في تشكيل نوع معين من الوعي، إلا إنه لم يهمل دور العوامل الاقتصادية، بالإضافة إلى العوامل الدينية في تشكيل الوعي الاجتماعي، وربط بين إشكالية الكارزمية التي تقوم على الاعتقاد في شخص معين بأنه يمتلك قدرات خارقة تؤدي إلى التعبئة والانفعالية التي تحكم الوعي، وذلك يعكس السلطة العقلانية التي تتسم بالانتظام، وتؤدي من وجهة نظر (فيبر) إلى الوعي الإيجابي، ويرى (فيبر) أن التنظيم يلعب دورا كبير في تشكيل الوعي الاجتماعي. (٣٦)

٢- مستويات الوعي:

أ- يوجد على المستوى السوسيولوجي مستويان للوعي: أحدهما فردي والآخر جماعي، أما الوعي الفردي، فهو يعبر عن ظروف الفرد الخاصة به، أي أنه نتاج للوجود الفردي، أما الوعي الجماعي فهو نتاج للوجود الاجتماعي، أي أنه ينشأ عن تفاعل وعي كل فرد مع الآخرين، وتفاعل وجود كل فرد مع الآخرين، وتفاعل الوجود الجماعي مع الوعي الجماعي. فالوعي الاجتماعي يعني وعي طبقة محددة، أو وعي مجتمع محدد، والوعي الاجتماعي ليس إدراكاً فقط للواقع، وليس تصوراً له فحسب، إنما هو نتاج لحركة جدلية يندمج فيها الفردي في الاجتماعي، والذاتي في الموضوعي، والإدراك في التصور. (٣٧)

فالوعي الفردي إذن يعبر عن اتجاه فردي محدود له ظروف ومصالح معينة فردية وشخصية، أما الوعي الاجتماعي فهو ذلك الوعي الذي يتجاوز الظروف والمصالح الفردية، ويهتم بمصالح الجماعة والمجتمع.

ويشير الوعي الفردي إلى الإنسان في الجوهر ككائن مدرك لتصرفاته المتعددة، ويرتبط الوعي الفردي بالوجود المحدد للفرد في جماعة وطبقة ومجتمع محدد، إن الوعي الفردي ظاهرة اجتماعية ذات محتوى اجتماعي يتضمن الوجود الشخصي للفر والطبقة التي ينتمي إليها، والوسط الروحي والمادي المؤثر في الوجود الفردي، ولهذا لا يستخلص الوعي الفردي من الظروف الفردية الشخصية فقط بل من وجود الفرد في طبقته وجماعته ومجتمعه.

أما الوعي الاجتماعي فهو عبارة عن جملة المفاهيم والأفكار والثقافات التي توجه حركة الفرد والمجتمع، ولهذا يختلف الوعي الاجتماعي من مجتمع لآخر باختلاف المفاهيم المهيمنة على المسار الاجتماعي، وطبيعة الفهم لتاريخهم وحاضرهم، وقيمهم العليا، ونتاج التفاعل البشري معل الأطر النظرية المتاحة أو المتداولة، وهو تصوير وانعكاس للوجود الاجتماعي، أي العلاقات والحياة الاجتماعية بجميع مظاهرها، فالوعي الاجتماعي إذن

هو منظومة عامة من الأفكار والنظريات حول مجمل العلاقات الاجتماعية القائمة ويمثل فهماً كلياً للواقع، وهذا الفهم الكلي يُعدّ الأرقى والأعلى للوعي الاجتماعي.

إن الوعي الاجتماعي لا يمكن فصله عن الوعي الفردي، لأنه نتاج لوعي الأفراد المتباعدين، فهو نتاج للعلاقات الاجتماعية بجميع مظاهرها، ويتميز الوعي الاجتماعي بأنه منظومات عامة من الأفكار والمفاهيم التي يمكن من خلالها فهم تلك العلاقات. أما الوعي الفردي باعتباره نتاجاً للوجود المحدد من خلال طبقة في مجتمع محلي يتألف من مشاعر واتجاهات وأفكار ومفاهيم محددة بحاجات ونشاطات وعلاقات. (٣٨)

ب- على المستوى الفردي: هناك مستويان للوعي، هما الوعي اليومي المباشر، والوعي النظري الأكثر تجريداً. فالوعي اليومي يعكس حاجات البشر وخبرتهم اليومية، أي أنه أكثر ارتباطاً بالوجود الحياتي المباشر، بينما الوعي النظري هو إدراك لجوهر الواقع الاجتماعي وظواهره والقوانين الإنستنية التي تحكم سيرورته، وإن كلاً من المستويين الفردي والاجتماعي يتبادلان التأثير والتأثر من منظور جدلي، ويحتاج فهم الواحد منهما للآخر، ويذهب (باولو فرير P. friere) في عمله (علم تربية المقهورين) إلى أن الوعي الفردي والجماعي اليومي مباشران تبرز فيهما التلقائية والذاتية، وغالباً يكون فيهما الأفراد متلقين مستقبلين، بمعنى أن الوعي الفردي واليومي يرتكز على المستويين السوسيولوجي، والمعرفي عند الإدراك، أما الوعي الاجتماعي الجماهيري، فهو وإن كان تشكل من الإدراك الفردي والذاتي، فإنه بعلاقاته الجدلية مع كل ما يحيط به مستفيداً من التاريخ والمعارف، يحول الوعي الذاتي إلى موضوعي، وينقل الوعي الفردي والمباشر اليومي إلى مستوى التصور الجماعي، لأن الوعي الاجتماعي هنا هو الذي يعمم مدة الوعي المباشر ويكسبها شكلاً ومحتوى اجتماعيين، وينشرها بين أعضاء الجماعة والطبقة وبين الجماهير. (٣٩)

ثالثاً: مداخل نظرية في دراسة المشكلات الاجتماعية:

١- ماهية المشكلات الاجتماعية:

من بديهيات القول في علم الاجتماع وإن الإنسان يعيش في جماعات، وتعد هذه الجماعات ضرورية لتلبية بقائه، ويرتبط بضرورة الاجتماع ضرورة وجود نظام يشمل أوجه الحياة الاجتماعية، ويحتوي على قواعد تشكل القاعدة التنظيمية للجماعة. ويتطلب استمرار النظام نقله وإكسابه للأعضاء الجدد، ولكن قد يفشل النظام القائم في تحقيق اهدافه أو بعضها، مما يؤدي إلى وجود مشكلات اجتماعية أساسها النظام الاجتماعي، ويولد هذا مشكلات يمكن حلها في تعديل النظام القائم، أو بعض أجزائه، وتمثل البطالة واللامساواة والفقر والتمييز مثل هذا المستوى من المشكلات.

أما المستوى الثاني، فيتمثل بعدم قدرة بعض الأفراد على التكيف مع الأوضاع القائمة لأسباب قد تعود إلى قدراتهم، أو إلى ظروف تنشئتهم ونموهم، سواءً كان هذا عن قصد ووعي أو بغيرهما. والأصل هنا أن يكتسب الفرد ثقافة الجماعة بما فيها من قواعد وأنماط سلوك، لكن الأفراد يختلفون فيما يكتسبون، وفي درجة امتثالهم لما هو سائد ومقبول ومتوقع اجتماعياً، ويؤدي مثل هذا الخروج عما هو متوقع إلى المشكلات الفردية، التي يعتبرها المسؤولون عن النظام تهديداً للوضع القائم واستقراره، وتختلف درجة الخروج بما تم خرقه من قواعد، وتحاول الجماعات تجنب خرق الأفراد للنظام أو الانحراف عنه بعملية التنشئة، وبمحاولات ضبط السلوك، ويمثل أنواع الانحراف، من إدمان أو سرقات، وأنواع الجريمة مثل هذا النوع من المشكلات. (٤٠)

والمشكلات الاجتماعية ظاهرة تحدث في المجتمعات البشرية كافةً، ولكن أياً كان نوع المشكلات الاجتماعية فهي تمثل اضطراباً أو تعويقاً لسير الأمور، وهذا يولد نوعاً من المفارقات بين المكانات والمستويات المرغوبة من قبل الأفراد في المجتمع وبين الظروف الواقعية. فالمشكلة الاجتماعية تكون أداة ضغط تفرض نوعاً من الالتزام يدفع الأفراد والجماعات الواقعين تحت تأثير المشكلة للبحث عن الوسائل والأساليب لحلها، وتكون ذات أسباب متنوعة ومتشابكة يصعب التفريق بينها، فالذي قد ينظر له على أنه السبب المباشر قد يكون كذلك، أو قد يكون على العكس تماماً، كما وإن المشكلة الاجتماعية مشكلة نسبية، فما قد ينظر له على أنه مشكلة في مجتمع

ما، قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، وينظر للمشكلة الاجتماعية من قبل بعض الباحثين على أنها مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعي. (٤١)

والمشكلة الاجتماعية باعتبارها تمثل مظهراً من مظاهر التفكك الاجتماعي، قد يكون تأثيرها من السعة بحيث يطال الأفراد والمجتمع على حد سواء مما يجعل منها ظاهرة سلبية تعمل على تخلف المجتمع وتعيق أفراده عن المضي قدماً نحو تحقيق التطور والتقدم المنشود، بما يمثله من عقبة أمام الأفراد في القيام بإنجاز الأدوار والأعمال الموكلة لهم بما يتلائم وتحقيق تماسك واستمرار التنظيم الاجتماعي. (٤٢)

ويعرف (ستيوارت) المشكلة الاجتماعية بأنها تمثل نقص متزايد في القيم الاجتماعية التي يتمسك بها المجتمع، ولا يرغب بطريقة أو بأخرى في التخلي عنها، مما يجعل المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف النسق القيمي السائد في المجتمعات، فالذي يعد مشكلة في الوطن العربي، قد لا يكون كذلك في أوروبا على سبيل المثال. (٤٣)

وقد تكون المشكلة الاجتماعية ذات تأثير واسع وكبير على الفرد والمجتمع، فهي ظاهرة سلبية تعمل على تخلف المجتمع، وتقف عائقاً حيال إفساح المجال أمام أفراده للتقدم. (٤٤)

ويعرف العلامة (فرانك) المشكلة الاجتماعية على أنها كل صعوبة، أو تصرف سيء لعدد كبير من الناس، يرغبون في إزالته أو إصلاحه، والذي يتطلب الوسيلة الكفيلة بهذا الحل أو الإصلاح. (٤٥)

٢- عوامل المشكلات الاجتماعية وأسبابها:

مهما كان الحديث عن العوامل والأسباب المؤدية للمشكلات الاجتماعية، فإننا لن نستطيع أن نلم بها بشكل كامل، لتعدد هذه العوامل وتداخلها ببعضها، ومن هنا يمكن تحديد عوامل وأسباب المشكلات الاجتماعية بالآتي: (٤٦)

أ. الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية، فإنها تعمل على تحول الأفراد من مكان إلى آخر، وهم يحملون معهم قيمهم وعاداتهم وظروفهم الصعبة، التي قد تضطرهم إلى عدم التوافق، وهنا قد تسهم الهجرة في خلق المشكلات الاجتماعية.

ب. صعوبة تكيف الفرد في مواجهة متطلبات التغيرات الاجتماعية.

ج. عدم مسايرة النظم الاجتماعية مع تطورات المجتمع الحديثة. إن عجز النظم الاجتماعية عن استيعاب التغيرات الجديدة يحدث نوعاً من الافتراق بين الأفراد والنظم الاجتماعية، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية.

د. الاحتدام بين المتطلبات والتوقعات الاجتماعية للمجتمع مع قدرات شريحة عمرية معينة، أي حصول تناقض بين متطلبات المجتمع وأدوار الأفراد.

ه. عجز المؤسسات الاجتماعية عن تحقيق الأهداف وتنفيذ المسؤوليات التي وجدت من أجلها.

و. التغير الاجتماعي. إن تداخل الأجيال وتعاقبها يجعل التغيير مستمراً، فجيل يتمسك بالقديم، وآخر يرفضه، فينشأ عن ذلك سلوكيات متناقضة.

ز. الحرب. إذا كانت الحرب بحد ذاتها مشكلة اجتماعية، فهي في الواقع تعتبر أقل خطورة من المشكلات الاجتماعية الناجمة عنها. فالحرب هي التي تؤدي إلى الهجرة، والتعصب، والتفكك، والفقر والبطالة. وغير ذلك من المشكلات الاجتماعية.

ح. تفكك هيكل التنظيم الاجتماعي، نتيجة التحول من مرحلة إلى أخرى، ضمن العملية التطورية. يجعل قصوراً في النظم السابقة في بعض الأحيان فاعليتها، فيحدث التغير.

ط. التصنيع يؤثر في البيئة، ويولد أنماطاً جديدة من العلاقات المبنية على العمل بحد ذاته، وهذا ينكر ثقافة المجتمعات أو مواقع ومكانات الأفراد قبل التصنيع، فيخلق نوعاً من الإرباك.

٣- مراحل تطور المشكلة الاجتماعية.

يعتبر السلوك الاجتماعي سلوكاً سوياً وعادياً، طالما كان متفقاً مع القيم والمعايير السائدة، ويعتبر السلوك الاجتماعي منحرفاً أو غير سوي عندما يتعارض مع القيم والمعايير بشكل خطير يهدد التوازن الاجتماعي، أو الاستقرار الاجتماعي. وعندما يصل إلى هذه المرحلة يتحول السلوك إلى مشكلة اجتماعية. ويمكن تحديد المراحل التي يمر بها السلوك المنحرف ليصبح مشكلة يشكو منها المجتمع بأسره بالآتي: (٤٧)

١- إدراك فرد أو جماعة بأن ظاهرة ما تهدد المجتمع، وتهدد حالة التوازن والاستقرار.

٢- انتشار الإحساس عند أكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع، بأن الظاهرة أو السلوك المنحرف أصبح مشكلة تهدد سلامة المجتمع.
٣- ظهور اهتمام رسمي أو غير رسمي بالظاهرة الاجتماعية أو السلوك المنحرف، ويتجلى هذا الاهتمام في إجراء دراسة عن المشكلة، واقتراح حلول لها.
٤- انتقال الاهتمام من الذين نبهوا للظاهرة إلى جهات رسمية، او متخصصة لإجراء مزيداً من الدراسات، وإجراء مزيد من التحليل واقتراح حلول لعلاج المشكلة.
٥- وصول الظاهرة إلى نقطة أو مركز الاهتمام العام، بمعنى أنها تصبح محور نشاط أفراد المؤسسة أو المؤسسات التي كلفته بدراستها.

رابعاً: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية

علم الاجتماع هو احد العلوم الاجتماعية كعلم النفس والاقتصاد. التي لا غنى عنها لدراسة الخصائص العامة لكل أنواع الظواهر الاجتماعية بالإضافة إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر، فهو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع من خلال دراسته للسلوك الاجتماعي لأفراده، وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية بعضهم مع بعض في بيئة اجتماعية وثقافية محدودة. بحيث يصبح لهم سلوك اجتماعي مختلف عن الآخرين. ويقوم علم الاجتماع في الوقت نفسه بدراسة ظواهر المجتمع دراسة وصفية تحليلية تفسيرية بأسلوب ومنهج علمي، وبذلك فعلم الاجتماع يسهم بدور كبير في حل العديد من المشكلات الاجتماعية.

يُعدّ علم الاجتماع أحد العلوم الاجتماعية، ويدّعي بعض الباحثين أنه العلم الذي يدرس المشاكل الاجتماعية. وتلقى هذه الفكرة معارضة من قبل آخرين، نعم إن علم الاجتماع سيبحث بلا ريب في الشرور التي توجد في المجتمع، وفي طرق علاجها، ولكنه لا يقتصر على ذلك، إذ إنه يتناول العادي من أحوال المجتمع، وغير العادي منها، ويحلل الصحيح منها والمريض، بل الواقع أنه يعتبر الأحوال غير العادية والمريضة من المجتمع أمثلة من سوء الوضع، وسوء التصرف، أي أمثلة لما ينبغي ألا يكون. ويرى أن شرور المجتمع ليست إلا ميلاً عن طريق الرقي الاجتماعي السليمة، ويختص فرع من علم الاجتماع مثل علم اجتماع الجريمة (Criminology) بهذه النواحي الشاذة، ويربط علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية المختلقة. فلقد ظهر علم الاجتماع حين تبين أن كلاً من علم الاقتصاد والتاريخ والسياسة، لم يستطع كل منهما على حدة أن يفسر السلوك الكلي للإنسان، ويحصر نفسه داخل مجال واحد من مجالات الحياة الاجتماعية، وفي معزل عن المجالات الأخرى، ومن ثم ظهرت الحاجة ماسة إلى علم يدرس السلوك الاجتماعي، فكان هذا العلم علم الاجتماع، وهو علم لا يحصر نفسه داخل أحد أبعاد العالم الاجتماعية، فحين يدرس علم الاقتصاد ذبذبات السوق في مجتمع رأسمالي فغالباً ما يركز على شكل النظام الرأسمالي، ومعدلات الربح، ومستويات الأجور، واستثمار الأموال أو الأعمال. أما عالم الاجتماع فهو يقترب من هذه المجالات ولكنه يضع في اعتباره الناس الذين يقومون بهذه الأعمال، ومن الذي يحصل على العمل، والنظم الاجتماعية المرتبطة بالنظام الاقتصادي، والطبقات الاجتماعية، واستراتيجيات العمل، والعوامل الثقافية التي تؤثر في السلوك الاقتصادي. وهكذا فعلم الاجتماع أكثر عمومية من العلوم الأخرى، وينظر إليه باعتباره تركيباً لهذه العلوم، فهو يرتبط بها ارتباطاً وثيقاً، ويستعين بقدر هائل من حقائق وبيانات العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى. (٤٨)

أي أن علم الاجتماع يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية وتفسيرها وتحليلها من أجل معرفة الأسباب المؤدية إلى حدوث هذه الظاهرة التي تعجز بعض العلوم الإنسانية الأخرى عن إيجاد الحلول المناسبة لها، وخاصة تلك الظواهر التي ترتقي إلى مستوى المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الفرد والمجتمع في آن واحد. ويحاول علم الاجتماع من خلال ذلك إيجاد الحلول المناسبة لها وإمكانية التنبؤ بزمان ومكان حدوث هذه الظواهر من خلال استقرائه للواقع بأسلوب ومنهج علمي.

وعالم الاجتماع عندما يحاول دراسة ظاهرة اجتماعية معينة أو مشكلة يشعر بها والآخرين بأنها تمثل سلوكاً سلبياً، وخطراً يهدد استقرار المجتمع. فإن عليه أن يواجه نوعين من الصعوبات، أولاً: تلك التي تتعلق بإقامة ارتباطات سببية محددة، وثانياً: تحديد المشكلة تحديداً لا يعزلها كثيراً عن علاقاتها بالملامح العامة الرئيسة للبناء الاجتماعي والثقافي، وبحث هاتين المشكلتين سوف يجعلنا نؤمن بوجود نماذج مختلفة للمشكلات الاجتماعية،

سواءً من حيث أهميتها، أو إمكانية التوصل إلى حلول لها. فهناك بعض الشرور الاجتماعية مثلاً التي لا يمكن تجنبها أو استئصالها تماماً، فقد ذهب (دوركايم) إلى أن الجريمة ظاهرة طبيعية في المجتمعات الإنسانية، نستطيع التحقق منها إلى حدٍ ما عن طريق الضوابط الاجتماعية، والجزاءات العقابية، التي تؤدي أيضاً إلى تحطيم بعض القيم الاجتماعية الراسخة، وربما نستطيع تفسيرها بارتفاع معدلات الجريمة والجناح في المجتمعات الصناعية الحديثة بأنه يشير إلى الضعف النسبي للضبط الاجتماعي في هذه المجتمعات. كذلك علينا أن ننظر إلى كثير من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة في الوقت الحاضر كمصاحبات لعمليات التصنيع والتحضر التي تؤدي إلى اضطراب النظام القائم، لذلك فالدراسات السوسيولوجية قد تشجع على ظهور اتجاه أكثر واقعية نحو هذه المشكلات، وتحول دون الأحكام المتطرفة التي غالباً ما تبالغ في الصعوبات، وتساعد هذه الدراسات في اقتراح أساليب القضاء على هذه الشرور من دون أن يؤثر ذلك تأثيراً سيئاً في القيم الاجتماعية الأخرى، وتقدم طرقاً أكثر فعالية لمواجهة النتائج المترتبة على ذلك. (٤٩)

لقد قطعت العلوم الاجتماعية شوطاً كبيراً في تطورها وتجمعت لديها حصيلة نظرية تمكنها من أن تجري دراسات مستقبلية. فنظريات العلوم الاجتماعية زاخرة (على تنوعها) بمفهومات وقضايا مفيدة في دراسات المستقبل. فالقضايا المتصلة بالتباين البنائي التوازن والصراع، التغير الاجتماعي، وصناعة القرار، التنمية والتخلف، يمكن أن تشكل أساساً نظرياً صلباً لدراسات التغير الاجتماعي. ومن اهم إنجازات العلوم الاجتماعية في هذا الصدد تطور فكرة النسق (system) التي تنظر إلى كل واقع على أنه أجزاء مترابطة يمكن تفكيكها وتركيبها، والتي تؤكد على أن الأجزاء لا تدرس إلا في ضوء الكليات التي تحتويها، ولا تقوم إلا في ضوء أجزائها. ولقد طرح مفهوم النسق إمكانية الرؤية الشاملة للمشكلات، وإمكانية التوليف بين عدد هائل من المتغيرات لرؤية المشكلات موضوع البحث، ولا شك أن هذا النمط من التفكير يساعد على رؤية المستقبل بشكل أفضل. (٥٠)

إن العلوم الاجتماعية يمكن أن تنطوي على فائدة أكبر فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به في اتخاذ قرارات عملية، إذ إن للتنبؤ قد يكون هدفاً أقل طموحاً من السببية، وهو بالتأكيد يلاءم قدراتنا الحالية والوسائل النفسية المتاحة، وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نتحدث كثيراً عن أسباب بعض الأحداث الاجتماعية، إلا أننا قد نكون في وضع يمكننا أن نختار من بين طائفة محدودة من القرارات أكثرها ملائمة للتوصل إلى النتائج المرغوبة، والمبرر لذلك هو أن نطاق البدائل المحتملة محدود جداً، فالعوامل التي تلقي الضوء على النجاح النسبي لبعض أساليب معاملة المذنبين مثلاً، يمكن حصرها بصورة تفوق تحكمنا في الملاحظات العديدة الضرورية للتوصل إلى معرفة أسباب ارتكاب هؤلاء الناس تلك الجرائم. (٥١)

ويحاول علم الاجتماع المعاصر اليوم أن يطور مجموعة من الأساليب التحليلية لفهم ما يترتب على عمليات التنمية والتحديث الحضاري مثل انتشار التصنيع والتعليم، واتساع نطاق التحضر، وتزايد كثافة الهجرات الريفية الحضرية، ومن مشكلات وظواهر مرضية مثل مشكلات سوء التوافق، وتفكك الأسرة والفردية، وانعدام الشعور بالأمن، وانحراف الأحداث، والسلوك الإجرامي، والإدمان، إلى جانب مشكلات الاحتقان الحضري، وظهور الأحياء المتخلفة، وأزمات الإسكان، والخدمات، والمواصلات، .... إلخ. وهذا يعني أن علم الاجتماع اليوم يحاول من خلال الدراسات الواقعية التي يجريها في هذه الميادين، أن يسهم في السياسة الاجتماعية، وأساليب الدفاع الاجتماعي، بجانبيها الوقائي والعلاجي. (٥٢)

إن التأثير العلمي لعلم الاجتماع يمكن أن يكون أكبر مما كان بالفعل؛ فهناك علاوة على الجمهور الذي يهتم بالمسائل الاجتماعية اهتمامً قوياً، قطاعاً أكبر من السكان يمكن توجيهه من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، والمؤسسات التربوية لكي ينظر إلى بعض المشكلات الاجتماعية نظرة أكثر موضوعية وأقل انفعالاً، ويدرك ويرفض الآراء والسياسات غير السليمة. ويبدو أن علم الاجتماع قد أسهم في هذا الطريق في تخفيف حدة التمييز العنصري، والتعصب، والنظر إلى المجرمين ومعاملتهم على نحو أكثر إنسانية. والواقع أن علم الاجتماع قد استطاع بهذه الطرق المختلفة، أي الوصف الدقيق للمشكلات الاجتماعية، والبحث عن الأسباب والعلاج، وإعداد الاختصاصيين الاجتماعيين، ورجال الإدارة، وتنوير الرأي العام، وكشف أنواع عدم المساواة، والامتيازات، وما

تؤدي إليه من مجالات سياسية. وبهذا استطاع علم الاجتماع إشراك جميع الناس في التحكم في ظروف حياتهم الاجتماعية بحيث تدير الإنسانية دفة حياتها بنفسها. (٥٣)

وتواجه العلوم الاجتماعية معظم الأحيان صعوبات كثيرة عند دراستها للمشكلات الاجتماعية التي تهدد استقرار البناء الاجتماعي للمجتمعات المتخلفة (نامية أم متقدمة) وذلك لأن مشكلات هذه المجتمعات تختلف نتيجة لعدة ظروف منها درجة التغيير الاجتماعي التي تتعرض لها تلك المجتمعات، وطابع البناء الاجتماعي وحجم المصادر الطبقية التي يعتمد عليها، ودرجة التقدم العلمي والتكنولوجي، هذا إلى جانب نوع التنظيم الاجتماعي، والإطار الأيديولوجي الذي يحدد علاقات الناس في الحياة الاجتماعية. ومن أجل هذا تختلف المجتمعات اختلافاً بيّناً في طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها، وفي طريقة حلها، ويعكس هذا الاختلاف قيم المجتمع الأساسية ، وأهدافها العليا، وموقعه من التطور العالمي في مجالات الإنتاج والتقدم الفني، وإن بعض المشكلات قد توجد في مجتمع، ولا نجد نظيراً لها في مجتمع آخر. (٥٤)

وفي الوقت نفسه فإن هناك مشكلات يمكن حلّها أو هي تمثل خطراً على المجتمع الإنساني، بحيث يتعين التوصل إلى حل جذري لها، ونجد في الفئة الأولى منها مشكلة الفقر في البلاد المتخلفة اقتصادياً، وهذا يتطلب الحل من علم الاجتماع أن يبدأ أولاً بدراسة الوقائع لكي يتمكن من كشف عامل أو مجموعة عوامل تسبب المشكلة، وقد يكون من العسير في حالات أخرى معرفة الأسباب، لكن البحث السوسيولوجي سوف يساعد على الأقل في القضاء على تلك المعتقدات الخاطئة حول الأسباب، وتقديم وصف كافٍ لموقف المشكلة. بحيث يسهم ذلك في ترشيد علاجها، والواقع أن تجريب وسائل مختلفة للعلاج، وتقويم نتائجها بعناية، بالإضافة إلى البحث الإجرائي، يمكن أن يساهم في حل المشكلة أو السيطرة عليها، أما الفئة الثانية من المشكلات الداهمة، فهي مشكلة الحرب، وليس هناك من يستطيع الزعم بأن عالم الاجتماع وحده، أو عالم الاجتماع والنفس معاً سوف يقدمان حلاً شاملاً لهذه المشكلة، ولكن ممكن أن تسهم البحوث الاجتماعية والنفسية على الأقل في معرفة الأسباب المؤدية إلى تطور مواقف التوتر والصراع، ومن هنا كان على علماء الاجتماع أن يبذلوا جهداً غير عادي في بحث مشكلات الحرب والسلام، وان ينشروا بحوثهم على أوسع نطاق ممكن. (٥٥)

وهناك علاقة جدلية متفاعلة بين التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية، ولما كان المجتمع الإنساني لا يعرف السكون والركود التام (بل المؤقت والمرحلي)، فإن أي حالة تغير في جزء من أجزائه، أو معيار من معاييره، أو نسق من أنساقه، فإن ذلك التغير يخلق مشكلات اجتماعية لبعض الناس الذين يتمسكون بما تم إلغاؤه أو تبديله بسبب تعلقهم به، وخدمة لمصالحهم الذاتية، أو أنه يمثل جزءاً من وجودهم الاجتماعي. لذا نجدهم يتدثرون به ويتمسكون به، لذا فإن الفصل بين التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية أمرٌ غير وارد وغير واقعي، لأنهما متلازمان دوماً، وهذه الحالة تشبه تقدم عمر الإنسان، إذ كلما يتقدم عمره تزداد مشكلاته الذاتية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. (٥٦)

فالتغير الاجتماعي إذن يمثل إطاراً مرجعياً لمعظم المشكلات التي تحدث داخل المجتمع، لأنه سنة الحياة، جرت ألا يتوقف أو ينقطع عن استمراره في التحولات والتطورات التي تحدث تدريجياً، لدرجة لا يستطيع المرء أن يلاحظ ما يحصل فيه من تحولات وتقلبات، وهناك تغير يحصل في بعض الأحيان بشكل مبرمج ومخطط له سلفاً، إنما في أغلب الأحيان يقع (التغير) ويأخذ مساره واتجاهه من دون تخطيط مسبق، وعندما يتغير فعل الإنسان فإنه يكون مختلفاً في شكله عما كان في المرحلة السابقة، وحتى إذا تعارض الفعل الفردي – لا شعورياً – مع أهداف التغير فإن الأخير لا يقف بل يستمر من دون تقطع أو تلكؤ. (٥٧)

وختاماً فان التغيرات التي تشهدها مجتمعات العالم اليوم، والمشكلات الناجمة عنها في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وانعكاس تأثيرها في الفرد والمجتمع، تؤكد بما لا يقبل الشك أهمية أن تلعب العلوم الإنسانية دورها الفاعل في هذا المجال، وعلم الاجتماع بشكل خاص، لكي يسهم في معرفة أسباب حدوث الظواهر، وتقديم الحلول اللازمة لها، بما يضمن إعادة البناء الاجتماعي إلى توازنه، من أجل تحقيق الإستقرار الاجتماعي بالإضافة إلى إسهام هذه العلوم في تنمية الوعي الفردي بالوجود الاجتماعي المحيط به، وفي الوقت نفسه ينتقل من مجموع وعي الأفراد الوعي الاجتماعي الذي يعبر عن مجموعة من التصورات والأفكار الإجتماعية عن الواقع الإجتماعي. يدركون من خلاله مسيرة المجتمع، والتغيرات الحاصلة فيه، بالإضافة إلى

اطلاعهم على مسيرة التغيرات في المجتمعات الأخرى. مما يكوّن لديهم حصيلة معرفية تمكنهم من مواجهة الأحداث، وايجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم.

قائمة المراجع

١- د. مختار محمد عبد الله، فاطمة عبد السلام شربي، مدخل علم الاجتماع، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٤-٨.
٢- د. عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٣٥-٣٦.
٣- د. علياء شكري وآخرون، قراءات معاصرة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٣.
٤- د. حسين عبد الحميد رشوان، المجتمع دراسة في علم الاجتماع، الطبعة الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ١٢.
٥- برنارد سابيلا، مقدمة في علم الاجتماع، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٢، ص ١١.
٦- د. مختار محمد عبد الله، فاطمة عبد السلام شربي، مصدر سابق، ص ٨.
٧- د. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ص ٢٠١ – ٢٠٢.
٨- المصدر نفسه، ٢٠٢.
٩- غريب سيد احمد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت)، ص ١١.
١٠- د. فتح الله هلول، قراءات في علم الاجتماع، ١٩٧٦، ص ٣.
١١- د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني (المدخل إلى علم الاجتماع)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٥.
١٢- المصدر نفسه، ص ص ١٦-٢١.
١٣- أحمد كمال وآخرون، دراسات في علم الاجتماع، دار الجيل للطباعة،القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٩.
١٤- د. علي الحوات، مبادئ علم الاجتماع، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ١٩٩٠، ص ص ٩٩- ١٠٠.
١٥- د. سناء الخولي، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٢١.
١٦- د. حسين عبد الحميد رشوان، المجتمع.. دراسة في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ١٠.
١٧- د. عبد الهادي الجوهري، مدخل لدراسة المجتمع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٧.
١٨- د. حسين عبد الحميد رشوان، المجتمع، مصدر سابق، ص ١١.
19- Johnson, Harry. M, Systematic Sociology, New York, Harcourt –Brace and world, 1960. P.2.
نقلاً عن: السيد علي شتا، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ٣٥١.
٢٠- د. علي الحوات، مبادئ علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ١٠١.
٢١- مرجريت كواسيون، ديفيد ريديل، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة د. غريب سيد، د. عبد الباسط عبد المعطي، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٢، ص ١٢٢.
٢٢- إبراهيم مدكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٦٤٤ – ٦٤٥.
٢٣- د. زكريا إبراهيم، كانط والفلسفة المثالية، مكتبة مصر، (د.ت) ، ص ص ٧٠-٧١.
٢٤- والتر ستيس، فلسفة هيجل، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار الثقافة للطباعة والنشر، (د.ت)، ص ٥٠٩.
٢٥- لينين، المادية والمذهب التجريبي النقدي، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٦٥، ص ٢٦٠.
٢٦- ف. أ. فومينا، الوعي الاجتماعي وقوانين تطوره، ترجمة فؤاد مرعي، منشورات الفجر، دمشق، (د.ت)، ص ص ٦٥-٦٨.

٢٧- فاطمة بدوي، علم اجتماع المعرفة بين الفكر الخلدوني والفكر الغربي، جروس برس للنشر، (د.ت)، ص ٣٦.
٢٨- د. أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص ص ٧٨- ٨٠.
٢٩- د. علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٤٦٧.
٣٠- د. طه نجم، علم اجتماع المعرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٠٠.
٣١- علي الحوات، النظرية الاجتماعية، منشورات ألجا، فاليتا، ١٩٩٨، ص ص ١٥١ – ١٥٣.
٣٢- طه نجم، علم اجتماع المعرفة، مصدر سابق، ص ٢٨.
٣٣- د. محمد الجوهري وآخرون، التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٢، ص ص ٥٠-٥٢.
٣٤- د. السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية في علم الاجتماع والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٧٦.
٣٥- د. عادل مختار الهواري، دراسات نقدية في علم الاجتماع والتنمية، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠، ص ١٧٦.
٣٦- د. شكري عبد المجيد صابر، موسى عبد الرحيم، الوعي الاجتماعي العربي الفلسطيني، تحليل سوسيولوجي في ضوء مفاهيم وقضايا علم اجتماع المعرفة، مكتبة المنارة، غزة، ٢٠٠٢، ص ص ٩٧-٩٨.
٣٧- د. عبد الباسط عبد المعطي، الوعي التنموي العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص ٢٨.
٣٨- د. شكري عبد المجيد صابر، موسى عبد الرحيم، الوعي الاجتماعي العربي الفلسطيني، مصدر سابق، ص ٣١.
٣٩- د. عبد الباسط عبد المعطي، الوعي التنموي العربي، مصدر سابق، ص ٢٦.
٤٠- د. إبراهيم عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، الأردن، ١٩٩٩، ص ٢٧٩.
٤١- د. نايف عودة البنوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، الأردن، ١٩٩٢، ص ٣٦٥.
٤٢- د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٩٣.
٤٣- د. شعبان الطاهر الأسود، مبادئ علم الاجتماع، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا، ٢٠٠٤، ص ٢١٢.
٤٤- ستيوارت، العلاقات الاجتماعية في الشرق العربي، ترجمة: مزيد نجار، دار الكتاب، بيروت، ١٩٧٦، ص ٢٣٩.
٤٥- د. إحسان محمد الحسن، دراسة نظامية في تاريخ نظريات ومناهج ومجال علم الاجتماع الصرف، جامعة بغداد، ١٩٧٥-١٩٧٦، ص ٣٧.
٤٦- د. عبد اللطيف العاني وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مطابع التعليم العالي، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٥٧.
٤٧- د. معن خليل عمر، د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني، المشكلات الاجتماعية، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٦-٣٧.
٤٨- د. علي الهادي الحوات، وآخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية، المعهد العالي للخدمات الاجتماعية، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٥، ص ١٤.
٤٩- د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع وميادينه، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٠، ص ص ٩-١٠.

٥٠- د. علياء شكري، وآخرون، قراءات معاصرة في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ٤٦٠.
٥١- د. أحمد زايد، د. اعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٦٠.
٥٢- د. علياء شكري وآخرون، قراءات معاصرة في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ٤٥٤.
٥٣- د. نبيل السمالوطي، وآخرون، علم الاجتماع التطبيقي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د.ت)، ص ٤٦٤.
٥٤- د. علياء شكري، وآخرون، نفس المصدر السابق، ص ٤٤٠.
٥٥- د. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٠٥.
٥٦- د. محمد الجوهري، وآخرون، التغير الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٤١٠.
٥٧- د. معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص ١٢.